

بيان صحفي

الرد على الصحف الصادرة يوم الأحد التي تحاول إلغاء معارضة كيان يهود في فلسطين (مترجم)

بأسلوب منافق يمكن التنبؤ به، كررت صحيفتان تصدران يوم الأحد الادعاءات المملة نفسها التي تعتبر غير عقلانية وتفتقر إلى التناسق المنطقي.

أفادت الأنباء أن مصادر حكومية لم يتم الكشف عن اسمها تثير التوترات مع الجالية المسلمة. مع انهيار سياسة المنع (بريفنت) الكارثية، فإن محاولتهم الجديدة في أن يُنظر إليهم بأنهم يفعلون شيئاً ما كان اقتراح سياسة جديدة تتمثل في زيادة التشويش على "الجماعات والأيديولوجيات التي لا تنطبق عليها تهمة الإرهاب، ولكنها تساهم في إيجاد المناخ الأوسع الذي يمكن للإرهاب الحصول فيه على موطن قدم، بما في ذلك تلك التي تروج للخوف والانقسام والابتعاد عن الديمقراطية وسيادة القانون". من المرجح أن تؤدي مثل هذه السياسة، إذا ما تم تنفيذها، إلى الإضرار بحياة عدد من الصحفيين والمسؤولين الحكوميين الذين يكشفون بانتظام عن تطرفهم البغيض، ويعززون الخوف والانقسام، ويبعدون معظم الناس بشكل مباشر عن الديمقراطية من خلال عدم قدرتهم على إنجاحها ومحاولاتهم جعلها تخدم أهواء النخبة البريطانية.

وقبل يوم واحد من نشر ما سبق في الصحيفتين طلب منا الصحفيون التعليقات، وأعطينا رداً مفصلاً. <http://www.hizb.org.uk/media/in-the-media/reply-to-journalist-questions-regarding-hizb-ut-tahrir-and-the-occupation-of-palestine>

من الواضح أن ردنا لم يتفق مع رواية الخبر، لذلك تجاهل صحفي الصندي تلغراف معظم تعليقاتنا، بينما نشر صحفي جريدة الميل الصادرة الأحد كذبة لم نرد عليها.

حزب التحرير هو حزب سياسي يعمل لاستئناف الحياة الإسلامية في بلاد المسلمين، من خلال إقامة الخلافة على منهاج النبوة. كمسألة مبدأ جرى إثباتها خلال أكثر من ٧٠ عاماً من خلال المثال العملي، لا يستخدم حزب التحرير العنف أو العمل المادي لتحقيق هدفه. ومع ذلك، على الرغم من هذه الحقيقة، فإن السياسيين العلمانيين وعملاءهم الشنيعين الذين يمارسون بالفعل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم الاستعمارية، لا يرون أبداً المفارقة البئيسة عندما يتهمون حزب التحرير بالتطرف العنيف. عندما لم يعبأ أحد بأكاذيبهم الواضحة، كان عليهم أن يخترعوا مزاعم جديدة عن "التطرف الذي يؤدي إلى الإجرام والعنف" والآن يقولون إنه "يساهم في إيجاد مناخ أوسع يمكن للإرهاب أن يكون له فيه موطن قدم".

الحقيقة هي أن العنف، للأسف، متأصل في المجتمعات العلمانية، ويمكن إرجاعه مباشرة إلى السياسات العلمانية المتعصبة للحكومة. إنه لمن النفاق الزعم بأن العصابات الإجرامية التي تعتبر آفة شوارع بريطانيا تتبع من أصوات إسلامية معارضة للعدوان الاستعماري الغربي في العراق وأفغانستان واليمن وسوريا وكالعادة في فلسطين. البشرية في طبيعتها تطالب بالاعتراض على هذا الاحتلال الاستعماري الذي وجد لخدمة نفسه، تماماً كما فعلت عندما أعلن تشامبرلين رئيس الوزراء البريطاني معارضة بريطانيا لاحتلال بولندا في عام ١٩٣٩. فكيف تكون إذن معارضة احتلال بريطانيا لفلسطين عام ١٩١٧، ثم من يهود عام ١٩٤٨ حتى اليوم؟ هل يسمح لبعض الدول بالاحتلال والقمع والقتل عسكرياً ولا يسمح لبعضها الآخر؟ هذا هو في الواقع التناقض المنطقي الذي يلوث عقول دعاة الكراهية والمتطرفين العلمانيين في وايتهاول.

هناك تناقض منافع آخر يوضح الفشل الذريع للفكر العلماني في التعامل مع المجتمعات البشرية الحقيقية، وهو مفهوم حرية التعبير، المسموح به بشكل انتقائي جداً للبعض ويحرم على الآخرين. عندما يكون الخطاب بغياً من الناحية الأخلاقية وهناك دعوات لحظره، مثل التشويش العنصري الذي مارسه الرئيس الأمريكي السابق ترامب، يصرخ المتطرفون العلمانيون في وايتهاول ومتملقوهم الصحفيون بـ"إلغاء الثقافة" وأن حرية التعبير يجب أن تكون مطلقة. عندما يكون الخطاب ضد وحشية احتلال فلسطين وتأييد الحكومة البريطانية ضمناً له، فإن مثل هذا الخطاب يوصف بأنه متطرف ومعادٍ للسامية ويجب حظره على الفور. مثل هذا الإصرار وعدم التناقص دليل على المصلحة الذاتية والعقول الملتوية التي يحملها دعاة الكراهية العلمانيون في الحكومة ووسائل الإعلام، الذين يتجسد هدفهم الحقيقي الوحيد في قمع الإسلام من جانب، وفي تجنب التدقيق وذلك بسبب سياستهم الخارجية غير الأخلاقية.

ويتكشف المزيد من السخرية والأدلة على النفاق وعدم الإخلاص، بتسلل جمعية هنري جاكسون اليميني المتطرف إلى النخبة البريطانية. ليس من المستغرب أن تكون وسائل الإعلام والحكومة عمياء عن تطرفهم وخطاب الكراهية عندما يقتبسون من أقوالهم بانتظام، بل يعينونهم كمفوضين لمكافحة التطرف. عندما نشرت "لجنة مكافحة التطرف" تقريرها في آذار/مارس، فإنه تم تجاهلها إلى حد ما، لأنها مليئة بالتناقضات، ومن الواضح أنها مادة دعائية للعلمانيين الذين يكرهون الإسلام في وايتهاول. كانت هذه هي الذروة المناهضة للتحكم المناخي عندما كانت سارة خان في اللجنة الحكومية التي افتقرت إلى المصداقية والدعم من أي شخص باستثناء المتطرفين في الحكومة والإعلام.

يحيى نسبت

الممثل الإعلامي لحزب التحرير

في بريطانيا